مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9358

الاثنين، 26 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد آل محمود/السيدة نسيبة	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بريس لوسي
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة بارنور
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إكرسلي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة مارتا آما آكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بالتقدم بالشكر إلى أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أرحّب بحضور الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية والممثل الدائم لرواندا.

(تكلمت بالإنكليزية)

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، استمرت الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في التدهور في إيتوري وكيفو الشمالية، على الرغم من هدوء الاشتباكات المسلحة بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وحتى الآن، صمد وقف إطلاق النار نسبياً بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأسهم في تحقيق بعض المكاسب الأمنية. فالهدوء النسبي في إقليم روتشورو، على سبيل المثال، مكّن أكثر من 000 45 شخص من تجمّع بيشوشا من العودة إلى ديارهم.

بيد أن انسحاب حركة 23 مارس من المناطق المحتلة ما برح عن كونه مجزأ وتكتيكياً وسياسياً. ولا تزال حركة 23 مارس تسيطر على جزء كبير من أراضي ماسيسي وروتشورو، فضلاً عن سيطرتها على حركة الأشخاص والبضائع في هاتين المنطقتين. وعلاوة على ذلك، أثارت إعادة تمركزها الهجومي في الأسابيع الأخيرة مخاوف من أن الأعمال العدائية يمكن أن تشتعل مرة أخرى في أي لحظة. ولا تزال حركة 23 مارس تخلق خللاً في الأمن، حيث أفادت التقارير أنها قتلت ما لا يقل عن 47 مدنياً في مقاطعة كيفو الشمالية خلال الفترة الأخيرة.

وفي ذلك السياق، نرحّب بالجهود المتواصلة التي يبذلها القادة الإقليميون لإقناع الأطراف المعنية بتنفيذ قرارات خريطة طريق لواندا وعملية نيروبي. ونؤكد من جديد استعداد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدة السلطات الكونغولية في مرحلة ما قبل الإيواء المؤقت لحركة 23 مارس ونزع سلاحها. وتحقيقاً لتلك الغاية، يسرني أن أشير إلى أن البعثة والسلطات الكونغولية أجرتا في الأسبوع الماضي مهمة استطلاع في قاعدة رومانغابو لتقييم ظروف مرحلة ما قبل الإيواء المؤقت لحركة 23 مارس. ولكي تؤتي تلك الجهود ثمارها، بات من الملحّ أن تنسحب حركة 23 مارس انسحاباً كاملاً من الأراضي المحتلة، وأن تلقي أسلحتها دون شروط، وأن تنضم إلى برنامج التسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار.

ومما يؤسف له أن المكاسب الأمنية النسبية في كيفو الشمالية هشة ويطغى عليها تدهور الحالة في إيتوري. لقد عانت تلك المقاطعة من الفراغ الأمني الناجم عن إعادة نشر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية. وقتل أكثر من 600 شخص على أيدي الجماعات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن التعاونية من أجل تنمية الكونغو، وميليشيا زائير، والقوات الديمقراطية المتحالفة هي المرتكب الرئيسي لتلك الفظائع. ومن الأمثلة الشنيعة بوجه خاص الهجوم الذي شنته ميليشيا التعاونية من أجل تنمية الكونغو على موقع لالا للنازحين داخلياً ليلة 11 إلى 12 أيار/مايو. وقتل أكثر من 40 نازحاً وأحرق 800 ملجأ. وأكرر إدانتنا لذلك الهجوم الفظيع على المدنيين الذين عانوا بالفعل من مشقة كبيرة.

وعلى الرغم من العمليات المشتركة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وسّعت القوات الديمقراطية المتحالفة منطقة نفوذها إلى مستوى لم يسبق له مثيل وهي لا تزال تشكل تهديداً خطيراً لأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقرارها. وفي الوقت نفسه، فإن الأنشطة المستمرة للجماعات المسلحة في كيفو الجنوبية من أجل السيطرة على مواقع التعدين، ولا سيما ميليشيا الماي – ماي، تذكرنا بأنه لا بد من حل الأسباب الجذرية للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل استعادة السلام.

ونحثّ جميع الجماعات المسلحة على وقف الأعمال القتالية وندعو إلى إعادة نشر قوات الأمن الوطنية، ولا سيما في إيتوري، لاستعادة سلطة الدولة في تلك المنطقة. ولا يمكن للسكان، ولا سيما أكثرهم ضعفاً، أن يبقوا من دون حماية الدولة الكونغولية. فعواقب ذلك الغياب تبعث على بالغ القلق.

واستجابة لاستمرار انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل البعثة بذل قصارى جهدها للوفاء بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين. وفي بيني وبونيا وبوكافو وغوما، ساعدت حلقات العمل التي دعمتها البعثة على تخفيف حدة التوترات وبناء القدرات المحلية للتصدي بشكل أفضل للتحديات الأمنية، ومن بينها المعلومات المضللة.

وبالتوازي مع ذلك، وفرت البعثة الحماية المادية المباشرة للسكان المدنيين، وخاصة من خلال الحماية بالانتشار المؤقت. ويخضع حتى الآن ما بين 50 ألف و 70 ألف نازح للحماية المادية المباشرة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في موقع رو، وهو الواقع في إقليم دجوغو في مقاطعة إيتوري. وقد تصدت البعثة لهجمات "التعاونية من أجل تنمية الكونغو" على المدنيين في مناسبات عديدة. كما أن العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل التابع لقوة البعثة قد أسهمت بشكل فعال في القتال ضد القوات الديمقراطية المتحالفة. وأسفرت هذه العمليات المشتركة بشكل ملموس عن حماية مستشفى في أويشا وتفكيك العديد من معسكرات تدريب القوات الديمقراطية المتحالفة.

وإلى جانب حماية الجهود المدنية، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى التدخلات الإنسانية. فلا يزال انعدام الأمن في الجزء الشرقي من الجمهورية الديمقراطية يفاقم أزمة إنسانية طال أمدها وكثيرا ما يتجاهلها المجتمع الدولي. لقد شُرد قرابة 6,3 مليون شخص في البلاد، ومنذ آذار/مارس 2022 فر أكثر من 2,8 مليون شخص حديثا من منازلهم في مقاطعات إيتوري وشمال كيفو وجنوب كيفو بسبب انعدام الأمن. وفي الوقت الراهن، 28 في المائة من السكان في كيفو الشمالية و 39 في المائة في إيتوري مشردون.

وقد ازداد تفاقم هذا الوضع بسبب التضخم والجائحات والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات التي شهدها إقليم كاهيلي في كيفو الجنوبية الشهر الماضي، والتي أودت بحياة أكثر من 470 شخصا، وفُقد الآلاف وتضرر آلاف آخرون. في الوقت نفسه، قرابة 26 مليون شخص، أي أكثر من ربع السكان، يواجهون انعدام الأمن الغذائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء العدد المتزايد من النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنساني والاستغلال الجنسي. لقد ازداد العنف الجنساني بنسبة 23 في المائة على الصعيد الوطني، وبنسبة 73 في المائة في مقاطعة كيفو الشمالية وحدها، وذلك مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وترتبط هذه الانتهاكات بانتشار الجماعات المسلحة في المناطق التي يُستضاف فيها النازحون وبالانتهاكات المتكررة للطابع المدني والإنساني لمواقع النزوح هذه. علاوة على ذلك، ازداد أيضا تصاعد العنف الجنسي ضد الأطفال، وهذا أمر مروع للغاية.

هناك حاجة ماسة إلى توسيع نطاق الخدمات بشكل كبير من أجل منع العنف الجنسي والتصدي له في مواقع النزوح وحولها، فضلا عن ضمان تحسين إمكانية الحصول على الغذاء والمياه ومرافق الصرف الصحي الآمنة. ولذلك ندعو السلطات الكونغولية إلى اتخاذ إجراءات أقوى، بما في ذلك توفير مواقع إضافية، ومساعدة النازحين وحمايتهم، وتحسين الأمن في المواقع وفي مكافحة الإفلات من العقاب.

إن الاستجابة الإنسانية أقل بكثير من المستوى غير المسبوق للاحتياجات. ونشيد بتفعيل زيادة مستوى الاستجابة على نطاق المنظومة في الجزء الشرقي من الجمهورية الديمقراطية لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر. ونشجع الدولة الكونغولية، التي تقع على عاتقها المسؤولية والواجب الرئيسيين عن حماية مواطنيها، على تيسير ودعم هذه الاستجابة المعززة. ونناشد مرة أخرى مجتمع المانحين المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، والتي تم تمويلها بنسبة 28 في المائة اعتبارا من 18 حزيران/يونيه.

وبالإضافة إلى التحديات الأمنية والإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، عادت جيوب عدم الاستقرار إلى الظهور في الأجزاء الغربية والجنوبية من البلد. فلقد استمر العنف في مقاطعات ماي – ندومبي وكويلو وكوانغو، وانتشر إلى مالوكو في مقاطعة كينشاسا. وقد أسفر هذا العنف عن مقتل ما لا يقل عن 67 شخصا في الأشهر الثلاثة الماضية. وأُبلغ أيضا عن حدوث توترات وأعمال عنف في كيندو وتشوبو وكاتانغا. نحث السلطات على محاسبة مرتكبي العنف واتخاذ تدابير لتعزيز التماسك الاجتماعي للحفاظ على المكاسب التي تحققت نحو الاستقرار في هذه المناطق.

لا تزال حالة حقوق الإنسان مثيرة للقلق. ونحن قلقون بشكل خاص من تقييد الحيز المدني وزيادة خطاب الكراهية. كما نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بتصاعد العنف ضد الناشطات والقيادات النسائية السياسية. أحث السلطات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية على العمل من أجل تعزيز وجود فضاء مدني سلمي ومتسامح وشامل، لا سيما في الفترة التي تسبق انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2023. وأرحب في هذا الصدد بالتدابير التي أعلنتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لإعادة فتح باب تسجيل الناخبين في كواموث. وآمل أن تتخذ أيضا التدابير المناسبة لضمان تسجيل جميع الكونغوليين في المقاطعات الشرقية.

وما فتئت بعثة منظمة الأمم المتحدة، وفقا لولايتها، تقدم الدعم اللوجستي للجنة الانتخابية وتدرب ضباط الشرطة الذين سيكونون مسؤولين عن الأمن أثناء الانتخابات. وتقدم الأمم المتحدة أيضا على نطاق أوسع المساعدة التقنية للعملية الانتخابية من خلال برنامج دعم الانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إننا نشجع الدول الأعضاء على دعم هذا البرنامج، الذي لا يزال في الوقت الراهن يعاني من نقص كبير في التمويل. كما يجب تعزيز الجهود الرامية إلى منع العنف الانتخابي، ودعم صندوق بناء السلام أمر مهم في هذا الصدد.

ولا يمكن لهذه الجهود أن تؤتي ثمارها إلا إذا التزم جميع أصحاب المصلحة التزاما حقيقيا بالعملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، كانت المراجعة المستقلة للسجل الانتخابي فرصة لتعزيز شفافية العملية الانتخابية ومصداقيتها. إن جودة العملية الانتخابية تعتمد على ثقة أصحاب المصلحة، والتي يجب توطيدها من خلال مزيد من الشفافية والتشاور الشامل للجميع. كما أن نجاح العملية الانتخابية التي تجدد شرعية مؤسسات البلد أمر بالغ الأهمية، ومن أجل تحسين الحالة الأمنية في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، فإن زيارة وكيل الأمين العام لعمليات السلام، السيد جان – بيير لاكروا، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أوائل حزيران/يونيه، قد جاءت في وقت مناسب لدعم المشاورات. وقد لاحظنا إرادة السلطات الكونغولية في التعجيل بالانتقال، وشجعنا على وضع الصيغة النهائية للخطة الانتقالية المنقحة، التي تتمحور الآن حول أربعة معايير ذات أولوية.

كما أتاحت تلك الزيارة فرصة لتسليط الضوء على الدور الرئيسي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في حماية المدنيين والتذكير بمبادئنا التوجيهية للمرحلة الانتقالية. وفي سياق وطني وإقليمي سريع التطور، يجب أن نبقى على المسار المؤدي إلى انتقال منظم وتدريجي ومسؤول. فمن المقرر أن ترحل البعثة، ويجري اتخاذ خطوات أولية في عدة مجالات. ومع ذلك، ينبغي ألا يشكل انسحاب البعثة خطرا على حماية المدنيين. فيجب أن نتجنب خلق فراغات أمنية. ولا يمكن للبعثة أن ترحل بطريقة مسؤولة عن مناطق يوفر وجودها فيها الحماية الوحيدة.

وأذكر بأن انتقال البعثة، وبعبارات بسيطة، هو أن تستمر السلطات الكونغولية في أداء المهام المناطة بالبعثة. والأمر متروك للحكومة

الكونغولية لتهيئة الظروف اللازمة لأن يكون هذا الاستمرار قابلا للبقاء على المدى الطويل. والبعثة من جانبها ملتزمة تماما، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، بمساعدة السلطات الكونغولية في هذا المسعى. وفي هذا الصدد، اشتركت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بشكل استباقي مع الحكومة في إعادة تقييم لخطة الانتقال المشتركة، على النحو الذي أذن به المجلس.

ويتجلى هذا الالتزام من خلال دعمنا الثابت لعمليات السلام الإقليمية. إننا نحيي التزام قادة وميسري هذه العمليات من خلال مساعيهم الحميدة، وعقد مؤتمرات قمة رفيعة المستوى بانتظام، وقرار أنغولا بنشر قوات لتأمين مواقع تجميع حركة 23 مارس وحماية أعضاء آلية التحقق المخصصة. إن القرار الذي اتخذته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بنشر القوات يبرهن أيضا على إبداء الجهات الفاعلة الإقليمية مزيد من الالتزام تجاه الاستجابة لحاجة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى السلام. وفي ذلك السياق، نؤكد من جديد ضرورة أن نتأكد من أن جميع هذه المبادرات الإقليمية تعزز بعضها بعضا وأن تنفيذها يجري بالتنسيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن شأن مؤتمر القمة الرباعي، الذي سيُعقد غدا في لواندا، أنغولا، بتيسير من الاتحاد الأفريقي ومشاركة رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وممثليها وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أن يتيح الفرصة، في جملة أمور، لتحديد الطرائق العملية لهذا التنسيق. وتقف البعثة على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل بالتنسيق مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة دعما لتلك المبادرات الإقليمية، ضمن حدود ولايتها.

ويتجلى التزامنا بالإعداد للمرحلة الانتقالية فيما نبذله من جهود لدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. ويتوقف إجراء العملية الانتقالية على نحو منظم ومتسم بالمسؤولية على قدرة قوات الأمن الوطني على الانتشار والتدخل بفعالية حيثما اقتضت الحالة الأمنية ذلك.

وبينما تنتقل البعثة، فإننا نستخلص الدروس من انسحاب البعثة من كاساي وتنجانيقا فيما يتعلق بدعم نشر السلطات الكونغولية وتعبئة الموارد. وفي الوقت الراهن، يعمل كل من فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة على حشد التمويل اللازم لتنفيذ الخطة الانتقالية لتنجانيقا، الذي يبلغ 26 مليون دولار على مدى فترة سنتين، وأناشد الجهات المانحة تقديم دعمها.

وشرعت البعثة أيضا في صياغة خطط انتقالية لمقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. وهو نهج جغرافي مصمم لمواءمة الانتقال مع واقع كل منطقة بأكبر قدر ممكن. ومع ذلك، أود أن أشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن كفالة الحماية والتنمية والتماسك الاجتماعي تظل تقع على عاتق السلطات الكونغولية. وثمة مشاريع حكومية كبرى قيد التنفيذ، من قبيل قانون البرمجة العسكرية والبرنامج الإنمائي للمقاطعات البالغ عددها 145 مقاطعة. ولا بد أن تؤتي تلك المشاريع بثمار ترقى إلى مستوى التوقعات على وجه السرعة.

ويجب أن يتواصل الانسحاب الجغرافي والتدريجي للبعثة بالتعاون الوثيق مع السلطات الكونغولية حتى لا ينشأ أي فراغ أمني في أي وقت، بما في ذلك عن طريق الاستثمار في بناء قدرات الشرطة من خلال الإصلاح الناجح لقطاع الأمن.

(تكلمت بالفرنسية)

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن شكري لجميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وموظفيها، وكذلك لموظفي البعثة المدنيين الوطنيين والدوليين. وأشيد بجهودهم المستمرة لتقديم الدعم للسلطات الوطنية وسلطات المقاطعات وقوات الدفاع والأمن في سبيل تنفيذ ولايتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نسرع وتيرة الجهود الرامية إلى كفالة انسحاب حركة 23 مارس وتسريح الجماعات المسلحة.

وتدين فرنسا الانتهاكات العديدة التي ترتكبها الجماعات المسلحة. ويجب ألا تمر دون عقاب انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، التي تقترفها على وجه الخصوص حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا،. وتدعو فرنسا إلى تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. وللقرار الذي اتخذه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالبحث في الأعمال المرتكبة في مقاطعة كيفو الشمالية دلالة مهمة.

وتدين فرنسا أيضا خطاب الكراهية الذي يستهدف بعض جماعات التوتسي. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء المعلومات الواردة من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تؤكد أن حركة 23 مارس متشبثة بالمواقع التي احتلتها في الأشهر الأخيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدعو فرنسا الحركة إلى الانسحاب. ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار دعم رواندا العسكري لتلك الجماعة المسلحة ولوجود جنود روانديين على الأراضي الكونغولية. ولا بد أن يتوقف ذلك الدعم. وبالمثل، يجب أن يتوقف الدعم الذي يقدمه بعض أفراد القوات المسلحة الكونغولية إلى جماعات مسلحة من قبيل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

ويجب أن تكون الأولوية لاختتام عمليتي نيروبي ولواندا الإقليميتين بنجاح. ولا بد من كبح حركة 23 مارس. ويجب أن تستمر المشاورات بين الأطراف الكونغولية بغية نزع سلاح الجماعات المسلحة الكونغولية وتسريحها. ويجب على دول المنطقة أن تسرح الجماعات المسلحة الأجنبية وتعيدها إلى بلدانها. ويستعد مجلس الأمن لتجديد نظام الجزاءات المنشأ بموجب قراره 1533 (2004). وتدعو فرنسا إلى فرض الجزاءات على من يواصلون عرقلة السلام وارتكاب الانتهاكات.

ثانيا، يجب تكييف الشراكة بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية مع احتياجات السكان.

وسعيا للاستجابة للأزمة الإنسانية، تدعو فرنسا المجتمع الدولي إلى تمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. وقد قدم الاتحاد الأوروبي بالفعل هذا العام 80 مليون يورو لتلبية الاحتياجات الإنسانية وأرسل 260 طنا من الإمدادات الأساسية.

ويجب أن تعمل السلطات الكونغولية جنبا إلى جنب مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل حماية مخيمات المشردين داخليا. ويبرهن الهجوم الخسيس الذي شنته فصائل التعاونية من أجل تنمية الكونغو هذا الشهر على مخيم لالا للمشردين داخليا على الضرورة الملحة لتعزيز أمن السكان.

ويتحتم على وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن تكثف عملها بينما تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتقالها. وينطبق هذا على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يتعلق بمبادرات تحقيق الاستقرار، واليونيسيف، التي ينبغي أن تتأكد من حصول جميع الأطفال على التعليم، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في مجال مكافحة الاتجار. ويجب تعزيز الدعم الذي يقدمه مكتب مكافحة الإرهاب من أجل التصدي لهذا التهديد الإقليمي، كما يتضح من الهجوم الأخير الذي شنته القوات الديمقراطية المتحالفة على مدرسة في أوغندا.

وسيتعين على تقرير الأمين العام المقبل عن إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يأخذ كل تلك التحديات في الحسبان. ونتوقع أن نجد مقترحات محددة في ذلك الصدد.

وأخيرا، تعرب فرنسا عن استعدادها لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2023. ويدعم بلدي الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بهدف تنفيذ تلك العملية ضمن الإطار الزمني الدستوري. ففرنسا ترغب في أن ترافق جمهورية الكونغو الديمقراطية في طريقها نحو إجراء انتخابات حرة. ونحث على أن تلبي العملية تطلعات الشعب الكونغولي.

وتدعو فرنسا جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى تعزيز الإدماج وإدانة خطاب الكراهية. وسيسهم احترام الحريات العامة وإيجاد مساحة للتعبير الذي لا يعترضه شيء في إجراء انتخابات سلمية. وستتطلب عودة الاستقرار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية التزاما من الجميع. ونتعهد بتقديم دعمنا على طريق السلام.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها. وأرحب بالممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

ما فتئت الصين تدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما تبذله من جهود للحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيز التنمية والانتعاش. وفي أيار/مايو، دُعي الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو لزيارة الصين، مما أعطى زخما جديدا للتعاون بين الصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمر جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا بمنعطف حاسم في العملية السياسية وعملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الدعم والعون.

وأود أن أؤكد النقاط التالية.

أولا، تدين الصين بشدة الجماعات المسلحة وهجماتها الأخيرة على مخيمات المشردين داخليا والمدارس التي تقع على الحدود مع أوغندا. ويساورنا القلق إزاء التهديد المستمر الذي تشكّله الجماعات المسلحة على الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي أيار/مايو، حضر الأمين العام غوتيريش، إلى جانب زعماء إقليميين ووطنيين، مؤتمر قمة في منطقة البحيرات الكبرى ودعا هنالك الجماعات المسلحة إلى وقف الأعمال العدائية. وتحث الصين الجماعات المسلحة على الوقف الفوري لأنشطتها العنيفة، وعلى الانسحاب من المناطق المحتلة والانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونشيد بجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وبوروندي على عملياتها المشتركة للتصدي للتهديدات المشتركة. وننوه بالجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأنغولا لصون الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونأمل أن يتم تنسيق العمليات الإقليمية ذات الصلة تنسيقا أفضل للحيلولة بفعالية دون زيادة تدهور الحالة.

ثانيا، سيكون للانتخابات العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية العام تأثير على تنمية البلد واستقراره. وتؤيد الصين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها لإحراز تقدم في مجالات مثل التشريعات الانتخابية وتسجيل الناخبين، وتتوقع من جميع الأطراف أن تحل خلافاتها بالحوار والتشاور بغية ضمان إجراء الانتخابات العامة بسلاسة. ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه العديد من الصعوبات والتحديات في مجال الإعداد للانتخابات. وندعو المجتمع الدولي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى احترام سيادة البلد وملكيته وتقديم المزيد من الدعم اللوجستي والمالي.

ثالثا، يرتبط مستوى السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بالأمن العام في منطقة البحيرات الكبرى. وقد عقد زعماء منطقة البحيرات الكبرى، في الشهر الماضي، مؤتمر قمة في بوروندي بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وتوصل الاجتماع إلى توافق في الآراء بين بلدان المنطقة بشأن الحفاظ على الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز الأمن المشترك وتعميق التعاون الإقليمي، وتقدر الصين تلك الجهود. ونتوقع من تلك البلدان أن ترى في الاجتماع فرصة وأن تعزز أدوار عمليتي نيروبي ولواندا وأن تدعم احترام كل منها لشواغل الآخر وأن تحل الخلافات بالحوار والتشاور. وتتوقع الصين من شيا هوانغ، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، أن يضاعف جهوده في استخدام مساعيه الدبلوماسية الحميدة.

وتدعم الصين الممثلة الخاصة كيتا والبعثة في عملهما في مجالات مثل الحفاظ على الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وحماية المدنيين ودعم العملية الانتخابية. وما برحت العلاقات بين البعثة والبلد المضيف تشكل مسألة هامة منذ بعض

الوقت. وتحث الصين البعثة على تعزيز اتصالاتها مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والحفاظ على الثقة والتعاون المتبادلين وكفالة وفائها بولايتها بسلاسة وفعالية. وقد أجرت البعثة مؤخرا تبادلات متعددة مع الحكومة بشأن خطة الانتقال. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي الاعتبار الواجب لاحتياجات الحكومة وشعبها، وأن يأخذ في الاعتبار آخر التطورات في الجزء الشرقي من البلد، وأن يصوغ ولاية البعثة والترتيبات الانتقالية المقبلة بطريقة رشيدة وقائمة على العلم. وفي ذلك الصدد، تتطلع الصين إلى تقرير الأمين العام إلى المجلس في الشهر القادم وإلى اقتراحه العملي والمعقول.

السيدة داوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها، وأرحب بالممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم. وأود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن الفترة المشمولة بالتقرير.

أولا، كان الانتهاء المؤقت من تسجيل الناخبين معلما هاما في العملية الانتخابية، على الرغم من عدم القدرة على إجراء العملية في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، تحيط ألبانيا علما بالشواغل المتعلقة بعملية استكمال سجل الناخبين. ونحث السلطات على معالجة تلك الشواغل بطريقة شاملة وشفافة.

ثانيا، ترحب ألبانيا بالجهود الإقليمية الرامية إلى النهوض بعمليات السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يقدم مؤتمر القمة الاستثنائي الحادي والعشرون لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا سوى ضمانات مؤقتة بدلا من الضمانات المستدامة. ونرحب بقرار اللجنة الثلاثية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نشر جزء من قوتها الاحتياطية. ونرحب كذلك بقيادة أنغولا في نشر قوات لحماية موظفي آلية التحقق المخصصة وتأمين المواقع من حركة 23 مارس، فضلا عن المساعدة التي تقدمها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تلك العملية. وقد شددت ألبانيا مرارا وتكرارا على الحاجة الماسة إلى تعزيز التنسيق والتآزر بين القوات المسلحة الكونغولية، والبعثة والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا وآلية التحقق المخصصة. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، يبدو أن كينشاسا وكيغالي لا تزالان رهينتين لشواغل كل منهما، الأمر الذي يضيق من فرص التقارب. إن الحوار الشجاع والصادق هو وحده الذي يمكن أن يسفر عن حلول توفيقية دائمة. وفي ذلك السياق، ينبغي استكمال انسحاب حركة 23 مارس من المناطق المحتلة، تمشيا مع قرارات بيان لواندا.

ثالثا، بالانتقال إلى الحالة الأمنية والإنسانية في الشرق، تشعر ألبانيا بالجزع إزاء التصاعد الدراماتيكي للعنف في إيتوري وكيفو الشمالية الذي ترتكبه أساسا تعاونية تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة، التي وسعت أنشطتها الإقليمية وهجماتها المميتة على المدنيين. وندين بأشد العبارات الهجوم الذي شنته منظمة كوديكو على مخيم لالا للمشردين داخليا في إيتوري ونعرب عن تعازينا لحكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن المحزن أن نرى أن الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانت محركا للنزاع بدلا من أن تكون قطبا للتنمية المشتركة. وتكرر ألبانيا نداءها إلى جميع الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية لإنهاء دوامة العنف التي ابتلي بها البلد والانضمام من جديد إلى برنامج التسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وفي الوقت نفسه، ينبغي استعراض مشروع القانون الأخير المنشئ لقوة احتياطية عسكرية بحذر بغية منع أي تقويض للمكاسب التي تحققت في إطار عملية نيروبي.

وقد كانت محاكمات وإدانات العديد من الأفراد لارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان باعثة على الأمل، ونقدر الدعم الذي قدمته البعثة ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان للحكومة في تلك المعركة.

وأخيرا، وفي سياق المناقشات الجارية بشأن الخطة الانتقالية المنقحة للبعثة، أود أن أعيد تأكيد دعمنا القوي للبعثة وإسهامها الذي لا جدال فيه في حماية المدنيين. وفي ذلك السياق، سيكون من المهم أن يتم خروج تدريجي لمنع أي فراغ أمني.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها وأرحب بسفيري جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في القاعة.

لا يزال يساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء العنف المستمر والمكثف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما سمعنا، فإن الوضع في إيتوري هو الأسوأ منذ عام 2017، مع استمرار القوات الديمقراطية المتحالفة في التوسع جغرافيا. ففي شمال كيفو وحدها، نزح 2.3 مليون شخص بسبب حركة 23 مارس وتحالف القوى الديمقراطية، وهناك أدلة على أن حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تستعد لهجوم عسكري. وقد بلغ العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بالفعل مستوى غير مسبوق في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويساورنا القلق أيضا إزاء الانتشار المتزايد للأسلحة داخل المجتمعات المحلية والأخطار التي يشكلها على المدى الطويل. ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء احتمال إدماج الجماعات المسلحة في الجيش الكونغولي، الذي نعتقد أنه ينبغي أن يكون خطا أحمر. وما زلنا ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها المتفق عليها من خلال عمليتي نيروبي ولواندا السياسيتين. ونعتقد أن تلك العمليات توفر أفضل فرصة لتحقيق سلام دائم. ونحث المنطقة على ضمان عدم توقف تلك العمليات تماما، وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالاجتماع الرباعي الجاري في لواندا.

وإزاء تلك الخلفية، تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية القيام بعمل حيوي. وقد رحبنا بالعمليات الأخيرة المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي أدت إلى ردع هجوم شنته القوات الديمقراطية المتحالفة على مستشفى وتفكيك معسكر رئيسي لتلك القوات. وتوفر البعثة الحماية، على أساس يومي، لمئات الآلاف من المدنيين وتمكن من توفير الدعم الإنساني المنقذ للحياة في الجزء الشرقي من البلد. وهي إذ تفعل ذلك لا تدعم الشعب الكونغولي فحسب، بل كذلك تدعم الحكومة وقوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لولا ذلك لعانت من أجل حماية المدنيين وتيسير المساعدة الإنسانية. ولذلك يجب علينا أن ننظر بعناية في الآثار المترتبة على السكان المدنيين في سياق طلب الحكومة من البعثة أن تنسحب. ولئن كان يمكن للأمم المتحدة والشركاء الدوليين أن يضطلعوا بدور داعم، فيجب أن تكون الحكومة راغبة وقادرة على تحمل مسؤولياتها تجاه السكان المدنيين. وينبغي أن نتعلم الدروس من عمليات الإغلاق السابقة لحفظ السلام وأن نتأكد من أننا لا نكرر الأخطاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته البعثة بشأن استراتيجيات المقاطعات ونتفق مع النهج الجغرافي لعملية الانتقال. والمملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بدعم انسحاب البعثة على أساس شروط، مسترشدة بالمعايير الرئيسية للخطة الانتقالية المشتركة. ولذلك، فإننا نحث الحكومة على مواصلة الانخراط في حوار جاد مع البعثة للاتفاق على عملية تمكن من إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة مسؤولة ومستدامة.] ونتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام عن ذلك في الشهر المقبل.

وفي الختام، أود أن أشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام كيتا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جهودهما الدؤوبة لمساعدة حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق السلام والاستقرار اللذين تمس الحاجة إليهما.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، مارتا آما آكيا بوبي، على إحاطتها. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

أود أن أشاطركم شهادة أحد سكان قرية آر في إيتوري. "كان أطفالنا يذهبون إلى مدرسة جيدة، ولكن خلال النزاع دُمِّر كل شيء". وتوضح تلك الكلمات العواقب المدمرة للأزمة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك للأجيال المقبلة. وهي تمثل نداء عاجلا إلى جميع الأطراف للدخول في حوار صادق ووضع حماية

المدنيين في صميم جميع جهودها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أثير ثلاث نقاط.

أولا، إن القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب أمور أساسية للسلام الدائم. والهجوم البغيض الذي يُزعم أن عناصر من التعاونية من أجل تنمية الكونغو ارتكبته في موقع للمشردين في إيتوري هو بمثابة رسالة تذكرنا على نحو محزن بانعدام الحماية للمدنيين. إن مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك الإفلات من العقاب على العنف الجنسي، وقد استمعنا إلى الإحصاءات المروعة من الأمين العام المساعد للتو، طريقة قوية لمنع الانتهاكات في المستقبل. ولذلك، ندعو الحكومة إلى تعزيز التحقيقات والمحاكم المتنقلة بغية منع الهجمات المسلحة على المدنيين والرد عليها. وستواصل سويسرا التعاون مع السلطات الكونغولية والاتحاد الأفريقي في مجال منع العنف.

ثانيا، هناك حاجة إلى حوار صادق وشامل للنهوض بالعمليات السياسية. وعلى الصعيد الوطني، يتعين إقامة ذلك الحوار بين السلطات الكونغولية والمعارضة السياسية والمجتمع المدني. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في سياق الأعمال التحضيرية للانتخابات، حيث أن التوترات محسوسة بالفعل. وينبغي اتخاذ تدابير تصحيحية في هذا الصدد في المناطق التي أعاق فيها انعدام الأمن تسجيل الناخبين.

وعلى الصعيد الإقليمي، يظل الحوار بين دول المنطقة أساسيا لنجاح عمليتي لواندا ونيروبي. ونرحب بمؤتمر القمة الرباعي الذي سيعقد غدا في لواندا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وتوضح تلك الجهود أهمية مبادرات السلام الإقليمية التي يعزز بعضها بعضا.

وأخيرا، يجب أن يسترشد الحوار الشامل بتبادل الآراء بين كينشاسا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري في إطار الخطة الانتقالية. وبالنظر إلى أكثر من 20 عاما قضتها البعثة في البلد، سيكون من الأهمية بمكان الحفاظ على المكاسب التي حققتها الحكومة بدعم من البعثة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري التوصل إلى فهم مشترك للخطوات التالية التي تنطوي عليها العملية الانتقالية، ولا سيما فيما يتعلق بالحد الأدنى من الشروط الأمنية اللازمة لكي تقوم البعثة بالخروج على نحو مسؤول ومستدام.

ثالثا، إن العودة إلى الاستقرار والأمن أمر أساسي للتنمية المستدامة والازدهار. فالعنف ضد المدنيين، والهجمات على الهياكل الأساسية المدنية والمدارس، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية أمور تعوق التنمية. وندعو الحكومة إلى مضاعفة جهودها لتحقيق الاستقرار في البلد، بما في ذلك من خلال استعادة سلطة الدولة والحوكمة الرشيدة وإصلاح القطاع الأمني. وفي ذلك الصدد، نؤيد دعوة الأمين العام إلى ضمان ألا يؤدي مشروع القانون المنشئ لفيلق احتياطي للجيش إلى الإدماج الفعلي للجماعات المسلحة في القوات المسلحة للبلد. ويجب أن تمتثل الجهود التي تبذلها السلطات لتعزيز قدراتها الأمنية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتتفهم سويسرا دعوة السلطات الكونغولية إلى تسريع عملية انتقال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن شهادة أحد سكان قرية آر توضح ضرورة أن تضاعف الحكومة الكونغولية جهودها لتعزيز حماية المدنيين خلال هذه الفترة. وستواصل سويسرا العمل عن كثب مع السلطات الكونغولية والأمم المتحدة والمجتمعات المحلية لضمان انتقال سلمي يؤدي إلى مجتمع سلمي وتنمية مستدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها.

إن أهمية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الأوسع نطاقا واضحة. ولهذا السبب تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء النداءات المتزايدة التي وجهتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى البعثة لكي تنسحب بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر. وكما قلنا مرات عديدة، لا يمكن للبعثة ولا ينبغي لها أن تبقى إلى ما لا نهاية. ولكن هناك إجماع واسع على أن حكومة جمهورية

الكونغو الديمقراطية لن تكون قد أوفت بالمعايير التي وافقت عليها كشروط دنيا لانسحاب البعثة بحلول نهاية عام 2023. ومن المرجح أن يؤدي الانسحاب السريع للبعثة إلى ترك فراغ أمني لن تتمكن سلطات الدولة من ملئه، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على السكان الأكثر ضعفا في المنطقة. ودون وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة، من المحتمل أن نشهد المزيد من النشاط من جانب التعاونية من أجل تنمية الكونغو وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهما جماعتان مسلحتان ارتكبتا مذابح مروعة وسافرة في مخيم للمشردين داخليا ومدرسة في وقت سابق من هذا الشهر.

كما تتفاقم الأزمة الإنسانية بسبب استمرار العنف، مما أدى إلى نزوح مليون شخص داخليا وتصاعد مروع في العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ومعاناة إنسانية هائلة. وبغية معالجة تلك الحالة الملحة والعاجلة، تحتاج جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى إلى الإرادة السياسية والالتزام بالحوار والاستعداد لاتخاذ قرارات صعبة ومتابعة الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه. وهي بحاجة أيضا إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة.

ولحسن الحظ، اتخذت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض الخطوات الهامة التي ستساعد على تحقيق السلام الدائم. ونرحب بتقريرها المقدم إلى مجلس الأمن عن إدارة الأسلحة والذخائر، الذي سيوفر نظرة ثاقبة قيمة لقدرات الحكومة وسيمكن المجتمع الدولي من المساعدة في منع الاتجار بالأسلحة الصغيرة وتحويل وجهتها. وفي مايو/أيار، حكمت محكمة عسكرية في مقاطعة كيفو الجنوبية على قائد جماعة مسلحة بالسجن مدى الحياة لإدانته بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك جريمة الحمل القسري. وفيما يتعلق بالإدانة بالحمل القسري، هذه هي المرة الأولى التي تدين فيها محكمة وطنية أي شخص بمثل هذه الجريمة. وقدم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان الدعم المالي والتقني للتحقيق والمقاضاة. ويوضح ذلك كيف يمكن للأمم المتحدة والبعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل معا لتحقيق العدالة للضحايا ومساءلة الجناة. وينبغي أن تستمر تلك المبادرات الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون ما دامت البعثة موجودة.

ولكن لا يزال هناك عمل يتعين القيام به وتقدم يتعين إحرازه، لا سيما في قطاع الأمن. ويساورنا القلق إزاء تعاون القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الشرق، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الخاضعة لجزاءات الأمم المتحدة. وكما فعلنا مرات عديدة، ندعو مرة أخرى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إضفاء الطابع المهني الكامل على قواتها الأمنية والعمل على إنهاء هذا التعاون. ويساور الولايات المتحدة القلق أيضا إزاء تشريع فيلق الاحتياط التابع للجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يمكن أن يمكن أعضاء الجماعات المسلحة من أن يصبحوا جزءا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ويعرقل جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونحث جمهورية الكونغو الديمقراطية على ضمان التحقق من فيلق الاحتياط بعناية وإخضاعه لبرنامج التسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. كما ندعو الحكومة إلى ضمان المساءلة.

لقد كافحت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية خطاب الكراهية وشجبته، ولكنني أود أن أشدد على مدى أهمية إدانة خطاب الكراهية الذي يشوه سمعة المجتمعات الناطقة باللغة الرواندية وحفظة السلام على حد سواء. وقد أدى هذا الخطاب إلى عمليات قتل تعسفي وعنف الغوغاء والمضايقات. وبطبيعة الحال، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست وحدها المسؤولة عن التصدي لتلك التحديات. ويشكل استمرار دعم رواندا المباشر لحركة 23 مارس، التي تخضع أيضا لجزاءات الأمم المتحدة، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ويجب أن يتوقف. وأحث أعضاء المجلس الآخرين على الضغط على حكومة رواندا لسحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية ووقف الدعم المقدم إلى حركة 23 مارس فورا. وكما يظهر هذا الدعم لحركة 23 مارس، فإن هذه أزمة إقليمية، وتتطلب حلولا إقليمية تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وتؤيد الولايات المتحدة جهود الوساطة التي تقودها أنغولا وكينيا وجماعة شرق أفريقيا، وتدعوها إلى تنسيق عملياتها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة وتفادي التضارب فيها.

ونحن ملتزمون بضمان أن تتمكن بعثة منظمة الأمم المتحدة من الوفاء بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين ومساعدة حكومة جمهورية

الكونغو الديمقراطية في تعزيز مؤسسات الحوكمة والعدالة والأمن الرئيسية. ولكي تنجح البعثة، فإنها تستحق الدعم من مجلس الأمن وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يستحق السلام. وتقف الولايات المتحدة إلى جانبهم في سعيهم لتحقيق مستقبل أفضل.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): يُشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غانا وموزامبيق وبلدي، غابون.

أشكر الأمينة العامة المساعدة مارتا بوبي على إحاطتها الشاملة، وأرحب بإسهامها وإسهام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب كذلك بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

سيركز بياننا اليوم على الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقف غانا وموزامبيق وغابون جنبا إلى جنب مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تواصل مسيرتها الطويلة والصعبة نحو السلام الدائم.

تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديات سياسية واقتصادية وأمنية هائلة، ولكنها مع ذلك ظلت ملتزمة بالعمليات الانتخابية المقررة والأطر الزمنية ذات الصلة. ونرحب باختتام عملية تسجيل الناخبين والتحقق الخارجي من السجل الانتخابي، اللذين جريا في نيسان/أبريل وأيار/مايو. ويشجعنا الدور المتنامي للمرأة في الإجراءات الانتخابية ونتطلع إلى استمرار مشاركتها في المجالين السياسي والاقتصادي. ونرحب بجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها.

ومع اقتراب موعد الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ينتظرها السكان بفارغ الصبر، تكرر المجموعة التأكيد على ضرورة أن تتبع جميع الجهات الفاعلة السياسية في البلد طريق السلام والتسامح والتماسك الاجتماعي، من أجل منع التوترات السياسية من التدهور إلى عنف انتخابي واسع النطاق.

لا تزال المجموعة تشعر بقلق عميق إزاء الوضع الأمني الكارثي في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب العنف الذي يفوق الوصف على أيدي الجماعات المسلحة، من قبيل حركة 23 مارس، والقوات الديمقراطية المتحالفة المنتسبة إلى تنظيم داعش وتحالف الديمقراطيين الكونغوليين، والذي يُرتكب ضد المدنيين واليني التحتية المدنية. وقبل أسبوعين تحديدا، اعتمد المجلس البيان الصحفي SC/15319 بشأن الهجوم الذي شنه تحالف الديمقراطيين الكونغوليين على مخيم النازحين في منطقة لالا بإقليم دجوغو، والذي خلف ما لا يقل عن 47 قتيلا مدنيا. تدين المجموعة بأشد العبارات الممكنة الهجمات على مخيمات النازحين. وبالنسبة لنا، فإن الهجمات على هؤلاء السكان، الذين يعانون بالفعل من أهوال النزوح القسري يوميا، هي ذروة اللاإنسانية. ولذلك، ندعو جميع الجماعات المسلحة المحلية إلى التقيد ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، ونطالب بالانسحاب الكامل للجماعات المسلحة الأجنبية من الأراضي الكونغولية.

ويشكل انتشار الإرهاب والتطرف العنيف تهديدا خطيرا لجمهورية الكونغو الديمقراطية وللمنطقة بأسرها. مع استمرار تطور التوافق الأيديولوجي بين تحالف القوى الديمقراطية وتنظيم داعش إلى تحالف سام ومميت، تذكر المجموعة بالحاجة إلى إعادة معايرة هيكل السلام والأمن العالميين الحالي لجعله أكثر مرونة في مواجهة التهديدات الإرهابية الحديثة. وفي ذلك الصدد، نردد دعوة الأمين العام إلى إنشاء جيل جديد من بعثات إنفاذ السلام وعمليات مكافحة الإرهاب، بقيادة قوات إقليمية، وبتمويل مضمون ويمكن التنبؤ به. والاتحاد الأفريقي الشريك الواضح للمجلس في ذلك المسعى.

ونرحب بعقد مؤتمر القمة الاستثنائي الحادي والعشرين لجماعة شرق أفريقيا، في بوجومبورا في 31 أيار/مايو، الذي مدد ولاية القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا. وتؤيد المجموعة قرارات مؤتمر

القمة ذاك، بما في ذلك قرار تعزيز التنسيق والتآزر بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة، والقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا، وآلية التحقق المخصصة، والجهات الفاعلة العسكرية الأخرى في الميدان. ونرحب أيضا بقرار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الإسهام في جهود السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بنشر جزء من قوتها الاحتياطية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة، تكرر غانا وموزامبيق وغابون التأكيد على الحاجة إلى خفض تدريجي منظم من جانب الأمم المتحدة، بالتشاور مع السلطات الكونغولية. وترحب المجموعة بالتقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ المعايير المحددة في الخطة الانتقالية المشتركة، بما في ذلك تعزيز نظامها لإدارة الأسلحة والذخائر.

إن لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية احتياطيات هائلة من الموارد الطبيعية، يمثل بعضها مستقبل التكنولوجيا الحديثة والتنمية العالمية. ومع ذلك، ما زلنا نشهد مفارقة كبرى، حيث يرزح الناس في براثن الفقر على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية. وتشجع المجموعةُ جمهوريةَ الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة على مواصلة تعزيز آليات الرقابة والرصد والتحقق المحلية بما يتماشى مع الآليات الإقليمية لإصدار الشهادات لضمان مساهمة الثروة المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ازدهارها وتنميتها.

يوجد وراء الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، رجال ونساء وأطفال وفتيان وفتيات يعيشون في ظروف يرثى لها، مصابين بصدمات نفسية من العنف الجسدي ويعانون من الاضطرابات العاطفية الناجمة عن الفظائع التي عانوا منها والعنف الجنسي وقتل أحبائهم على أيدي الجماعات المسلحة. ونذكر بأن السلطات الكونغولية تتحمل مسؤوليتين: أولا، حماية أرواح الأشخاص المتضررين من النزاع، وثانيا، تزويدهم بالدعم النفسي والاجتماعي الكافي، كجزء من خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 التي أطلقت بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تحث المجموعةُ المانحين والشركاء الدوليين والإقليميين لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة مساهماتهم في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023. تشجع المجموعة أيضا الحكومة على مواصلة تعاونها وشراكتها مع جميع الجهات الفاعلة الإنسانية لضمان قدرتها على العمل دون عوائق. ونذكر بالصلة بين تغير المناخ والأمن في وسط أفريقيا، ونشدد على أن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتفاقم بسبب آثار تغير المناخ. والوفيات الـ 400 الناجمة عن الفيضانات في مقاطعة كيفو الجنوبية مثال واضح على ذلك.

في الختام، تؤكد المجموعة من جديد أن الحل السياسي لا يزال أكثر الوسائل قابلية للتطبيق لاستعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا السبب، ما زلنا نؤيد تأييدا تاما عمليتي لواندا ونيروبي الجاريتين والتنشيط المخطط له للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، ونؤكد من جديد التزامنا باستقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ورحب أيضا بجهود بعثة منظمة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين في تعزيز السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيسيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها، وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

ما زلنا نلاحظ بقلق عميق الانتهاكات والتجاوزات الوحشية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنساني وما يترتب على ذلك من أزمات إنسانية تسببها جماعات مسلحة عديدة، تزيد أنشطتها خاصة هذه الأيام. والهجوم مؤخرا على مخيم النازحين في مقاطعة إيتوري الذي نسب إلى أفراد من تحالف الديمقراطيين الكونغوليين هو أحد هذه الحوادث المروعة، وندين مرة أخرى ذلك العمل الشنيع بأشد العبارات. ولا تزال بعثة منظمة الأمم المتحدة تشكل مرساة للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البيئة المضطربة بشكل متزايد، وتواصل اليابان دعمها الكامل لدورها.

في تموز/يوليه، من المتوقع أن يتلقى المجلس تقرير الأمين العام عن خيارات إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة ودور الأمم المتحدة المستقبلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجميعا نقر بأهمية التعاون الوثيق والبناء بين أصحاب الشأن كافة لجعل العملية الانتقالية سلسة ومسؤولة ومستدامة. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية للبعثة اليوم.

بداية، إن تحقيق وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين أمران في غاية الأهمية. وأي دعم للجماعات المسلحة يؤدي إلى تفاقم الحالة المتردية بالفعل في المنطقة، ويجب أن يتوقف فورا. وفي حين أن كيانات أمنية مختلفة، بما في ذلك القوات الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، توجد في الميدان، فإن قوات الأمن الوطنية تتحمل المسؤولية الأولى عن حماية المدنيين. وينبغي تنسيق جميع الجهود الأمنية بشكل جيد تحت قيادة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أن مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات وتحقيق الاستقرار أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام. وهناك حاجة ملحة لإحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن بقيادة الحكومة. إن وجود شرطة يمكن الوصول إليها وموثوقة ومهنية هو حجر الزاوية لإرساء النظام الاجتماعي والاستقرار في أي عملية انتقالية منظورة. ولطالما كانت اليابان شريكا طويل الأمد في بناء المؤسسات في هذا القطاع. وقد وصلت برامج المساعدة في إنشاء خفارة المجتمعات المحلية التي نفذتها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وصندوق بناء السلام، إلى مقاطعة تنغانيقا، التي انسحبت منها البعثة في العام الماضي.

ثانيا، ينبغي أن تصبح عملية الانتخابات الوطنية والمحلية التي بدأت بالفعل فرصة سانحة لرسم مستقبل مشترك للجميع عوضا عن زيادة الانقسام بين السكان. إن انتخاب قيادات محلية قادرة على كسب ثقة الناس شرط أساسي لتحسين الحوكمة المحلية والسلام المستدام. ويصدق هذا بدرجة أكبر في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يعاني من عدم الاستقرار المزمن. وفي حين يتسارع التحضير للانتخابات، يجب تجنب عرقلة الحملات السياسية المشروعة وتجنب التحريض. وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تضطلع اليابان بدورها في دعم جهود الحكومة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وآمنة بطريقة شاملة من خلال توفير بناء القدرات والمعدات اللازمة.

وأخيرا، يجب أن نظل متيقظين إزاء الأزمات المستمرة المتعلقة بالأمن البشري. فقد تسببت البيئة الأمنية المتردية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الناجمة عن أنشطة المجموعات المسلحة، في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى البلدان المجاورة. ونحن بحاجة إلى نهج إقليمي متكامل للتصدي لهذا التحدي الإنساني. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الثلاثي الذي عقد في أيار/مايو بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لمناقشة المسائل ذات الصلة. ودعما لهذه الجهود، تنفذ اليابان مشاريع تستجيب للاحتياجات الإنسانية الأساسية كالمياه والغذاء والمأوى، بالإضافة إلى توفير الخدمات الصحية في تلك البلدان المجاورة.

وتظل اليابان ملتزمة بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. وسنواصل العمل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع بلدان المنطقة لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نشكر الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، السيدة مارثا بوبي. ونحيط علما بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

ونود أن نبدأ بياننا بالإعراب عن التعازي لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولأسر مواطنيها الذين لقوا حتفهم نتيجة للفيضانات والانهيارات الأرضية التي وقعت في أيار/مايو. ونتمنى الشفاء العاجل لجميع المصابين.

أنتقل الآن على وجه التحديد إلى الحالة في البلد. ونلاحظ استمرار ارتفاع مستويات التهديد الأمني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي رأينا أن أخطر التحديات تتمثل في الأعمال القتالية التي طال أمدها بين القوات الحكومية الكونغولية ومجموعة حركة 23 مارس في مقاطعة كيفو الشمالية، والعلاقات المشحونة بين كينشاسا وكيغالي، وأنشطة القوات الديمقراطية المتحالفة الإسلامية التوجه، التي تلجأ بشكل متزايد إلى الأساليب الإرهابية. وندين بشدة ما قام به مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة في 16 حزيران/يونيه، وأعني الهجوم الذي استهدف مدرسة في أوغندا. كان هذا هجوما إرهابيا خسيسا أسفر عن سقوط 43 شخصا، معظمهم من الأطفال في سن الدراسة، وهو دليل آخر على أن الأمن والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يعبران عن مصالح جميع الدول في منطقة البحيرات الكبرى. ونتقدم بأحر تعازينا لأسر القتلى ولحكومة أوغندا. ونأمل أن يتم العثور على مرتكبي هذه الجريمة البشعة ومعاقبتهم.

ونشعر بالقلق إزاء أنشطة الجماعات المسلحة الأخرى المتفشية على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك التعاونية من أجل تنمية الكونغو، وجماعة المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي، وماي ماي، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي لا تعتزم التخلي عن أساليب العنف، وتواصل تعزيز مواقعها في عدد من الأجزاء الشرقية من البلد، وتشارك في نهب مواردها الطبيعية وترويع السكان المدنيين. ويساورنا القلق إزاء العوامل التي ما فتئت تزيد من تعقيد الصراع المسلح، بما في ذلك تفاقم الأزمة الإنسانية، وتزايد عدد المشردين داخليا واللاجئين، وانتهاكات حقوق الإنسان، والمعاناة اليومية للسكان المدنيين.

والأرقام غنية عن البيان. ولكن وراء هذه الأرقام تواريخ محددة لأفراد معينين. ونعتقد أن الجهود التي تبذلها دول المنطقة من خلال عمليتي مفاوضات نيروبي ولواندا ذات أهمية مبدئية. ونرحب بمشاركة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في حل الصراع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمشيا مع القرار الذي اتخذ خلال مؤتمر قمة الجماعة في ويندهوك في 8 أيار/مايو.

ونعتقد أن من المهم مواصلة تجميع الجهود التكميلية والمبادرات من أجل المساعدة الإقليمية. وتتمثل الأولوية في هذا الصدد في وضع حد للأعمال العدائية وإجراء حوار شامل وجامع. هناك حاجة ماسة لمواصلة الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي يرجع تاريخه إلى عام 2013. ونشيد بتركيز الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة على تنشيط هذه الوثيقة.

ونؤيد مبادرات المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إقامة حوار بين الدول لتبديد التوترات في هذه المنطقة. ومن الواضح أن الأساليب العسكرية وحدها لا يمكن أن تؤدي إلى تطبيع طويل الأمد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. والحل السياسي وحده هو ما سيؤدي إلى توقف شامل للأعمال العدائية، ويهيئ ظروفا فعلية لتحقيق الاستقرار المستدام.

ونؤيد جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها. ونرى أن وجود البعثة في منطقة النزاع لا يزال عاملا رئيسيا لتحقيق الاستقرار. وبغية إضفاء مزيد من الفاعلية على الجهود الرامية إلى حماية السكان الكونغوليين، نتطلع إلى مزيد من التنسيق بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، فضلا عن القوات الإقليمية والوطنية الموجودة في الميدان.

ونتوقع بحلول تموز/يوليه من هذا العام، عملا بالقرار 2666 (2022)، اقتراحا من الأمين العام بشأن إعادة تشكيل البعثة في ضوء العمل المضطلع به بالاشتراك مع كينشاسا لاستعراض خطة الانسحاب التدريجي لذوي الخوذ الزرق من البلد. وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة، نرى أنه من الضروري، أولا وقبل كل شيء، مراعاة تطورات الحالة على أرض الواقع، فضلا عن العمل على مراحل وبطريقة مسؤولة. وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد على أن المسؤولية عن مصير البلد تقع في نهاية المطاف على عاتق الشعب الكونغولي نفسه، ولذا كان أحد الأهداف الرئيسية إنشاء قطاع أمني يمكن أن يكفل بشكل مستقل السيطرة والنظام في جميع أنحاء البلد.

وفي هذا الصدد، نؤيد قرار مجلس الأمن برفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الموقف الروسي ولا يزال ثابتا بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولحالات أخرى مماثلة. وينبغي أن تعكس جزاءات مجلس الأمن دائما الحالة الفعلية على أرض الواقع وأن تيسر استقرار تلك الحالات. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تضع هذه الجزاءات عقبات أمام قوات الأمن الوطنية. ويجب مراجعة القيود وتعديلها بانتظام ريثما يتم رفعها بالكامل. ومن غير المقبول أن تضاف إلى جزاءات مجلس الأمن تدابير أحادية غير قانونية.

في الختام، أود أن أرحب بالجهود الجارية التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية استعدادا للانتخابات العامة في كانون الأول/ديسمبر وأتمنى لها كل النجاح في تنظيم التصويت.

من جانبنا، نؤكد من جديد التزامنا بتيسير استقرار الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بواسطة تعزيز الحوار والتعاون البناء بين دول المنطقة. ونتطلع إلى التفاعل الوثيق مع المؤسسات ذات الصلة وممثلي منظومة الأمم المتحدة.

السيد بيريز لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، أود أن أشكر السيدة مارتا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات، وأنوه بحضور ممثلي البعثتين الدائمتين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

لقد أتاحت لنا زيارتنا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في آذار/مارس أن نشهد بأنفسنا ونحدد الاحتياجات والتحديات التي لا يزال البلد يواجهها في تحقيق السلام والتنمية عن طريق عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي. كما شهدنا العمل الهائل الذي تؤديه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومختلف وكالات الأمم المتحدة في الميدان في ظروف أزمة إنسانية وأمنية، وخاصة على الحدود الشرقية للبلد.

ونعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة في التحضير للانتخابات، ولا سيما الانتهاء من تسجيل الناخبين، التي اضطلعت بها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ونأمل أن تستمر هذه العملية بطريقة شفافة وشاملة مع مراعاة التناقضات في المعارضة دائما وإدماج أصوات النساء والمجتمع المدني. كما ندعو إلى احترام الحيز المدني وحرية التعبير والرأي والتجمع. ونشدد على أنه يجب أن تكون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمجتمع المدني ذات أهمية قصوى في جميع الأوقات، ولا سيما في فترة ما قبل الانتخابات.

يساور إكوادور القلق إزاء الحالة الأمنية، وخاصة في شرق البلد، على الرغم من الجهود الإقليمية الرامية إلى النهوض بعملية السلام. في ذلك الصدد، ندين الهجوم على مخيم لالا للمشردين داخليا في مقاطعة إيتوري. كما تُعدُّ حماية السكان المدنيين ضرورة إنسانية ملحة.

إن أفعال العنف التي ارتكبتها جماعات تعاونية الكونغو من أجل التنمية والقوات الديمقراطية المتحالفة وزائير وحركة 23 مارس والماي ماي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة في مقاطعتي إيتوري وكيفو قد أودت بحياة مئات المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

وفي ذلك الصدد، نتفق مع تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح بشأن الحاجة الملحة إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية التي تهدف إلى الحد من العنف الجنسي وتجنيد واستخدام الفتيان والفتيات من قبل الجماعات المسلحة. إن تنفيذ قرارات عملية لواندا ونيروبي والوفاء بها أمران حاسمان لتحقيق عملية السلام في المنطقة. يجب على الجماعات المسلحة، وخاصة حركة 23 مارس، مغادرة المناطق المحتلة. نشدد في ذلك الصدد على ضرورة أن توجه رواندا جهودها نحو التعاون في الكفاح المشترك لتلك المخاطر. ونأمل أن تمكن نتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في أنغولا من تنفيذ التدابير المتفق عليها.

ولا يزال العنف يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظرا لمعاناة 26.4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد و 6.3 مليون من المشردين داخليا فلا مناص من مساهمة المجتمع الدولي لتلبية احتياجات السكان المدنيين.

ويجب أن تساعد الإجراءات المنسقة التي تتخذها البعثة إلى جانب المنظمات الإنسانية في مناطق النزاع التي تسيطر عليها حركة 23 مارس في إيصال المساعدة اللازمة في امتثال صارم للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ندعو إلى وضع حد لحملات التضليل ونشر المعلومات المغلوطة التي تؤثر على عمل البعثة. ونشيد بالمبادرات التي اضطلعت بها البعثة، وخاصة التدريب الذي عزز نظم العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. نسلط الضوء، على سبيل المثال، على تحديد سفيرات السلام المحليات التي تمكنهن داخل مجتمعاتهن فضلا عن زيادة الوعي والتدريب على منع النزاعات والمعلومات المضللة وحل النزاعات ومنع العنف الأسري.

وتعنى إكوادور بالخطوات التالية لانتقال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وانسحابها بطريقة مسؤولة. ونأمل أن تضع الحكومة والبعثة خطة بهدف الحفاظ على النتائج التي تحققت حتى الآن لتعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على السلام وحماية المدنيين وتهيئة الظروف المواتية للمصالحة، مثل الهيئات القضائية وتوطيدها، من بين أمور أخرى. وفي ذلك الصدد، نشيد بالتوقيع على مذكرة التفاهم مع المحكمة الجنائية الدولية خلال زيارة المدعي العام إلى البلد.

ومن خلال اجتماعاتنا مع السلطات وممثلي المجتمع المدني، نشيد بالالتزام بقيادة البلد نحو بناء أسلوب جديد للحياة فضلا ن تحقيق السلام الدائم. كما أن للمنطقة والمجتمع الدولي دورا رئيسيا يؤديانه في ذلك الصدد، ونؤكد لهما مساعدة إكوادور.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر أيضا الأمينة العامة المساعدة بوبي على ملاحظاتها الثاقبة اليوم وأرحب بسفيري جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

إننا نمر بمرحلة حاسمة من تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الهجمات الوحشية المروعة ضد السكان التي تشنها الجماعات المسلحة مثل الهجوم الذي شنته تعاونية الكونغو على مخيم لالا للمشردين داخليا والهجوم الدموي الذي شنته القوات الديمقراطية المتحالفة على مدرسة بالقرب من حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية في غرب أوغندا، أمور يجب شجبها وتسبب واقعا مروعا لسكان المنطقة. وإذ نعرب عن أعمق تعازينا لأسر الضحايا، نشدد على ضرورة أن تلقي جميع الجماعات المسلحة أسلحتها ونحث الأطراف على الامتناع عن الإجراءات التي قد تسد الطريق إلى السلام والاستقرار.

وسوف تتيح الانتخابات العامة المقبلة فرصة أخرى. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالاختتام المؤقت لتسجيل الناخبين ونشيد بالاهتمام الذي أولي للمساواة بين الجنسين. وإذ نسلم بأن التسجيل ربما واجه تحديات أمنية في بعض المناطق، فإننا نشجع السلطات على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي أو تكوين الجمعيات وحرية الرأي والتعبير. فتلك مكونات أساسية للديمقراطية ولا غنى عنها للتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

كما يساورنا القلق إزاء التطورات المتعلقة بالقانون الأخير المنشئ لقوة الدفاع العسكري، لأنه ربما يقوض جهود عملية نيروبي وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. ونشدد على أهمية مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية بدعم تقني من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونشيد بمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان على دعمه للحكومة في مكافحة الإفلات من العقاب. ونشيد بالإدانة الأخيرة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية من قبل محكمة أوفيرا العسكرية في كيفو الجنوبية، الأمر الذي يرسي سابقة قانونية هامة. ويتيح المكتب المشترك لحقوق الإنسان – بالتعاون مع قوة التنقل والأمن التابعة للبعثة إجراء تحقيقات ميدانية وإنشاء محاكم متنقلة بوصفها معاقل لمكافحة الإفلات من العقاب.

ونرحب بالجهود الإقليمية والسياسية والعسكرية الهامة المبذولة. ونأمل أن تسود تدابير بناء الثقة على خطاب الكراهية في الخطاب العام. ونحث على الوقف الفوري للتصعيد وضبط النفس بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ونشجع على استخدام آليات التحقق الإقليمية لنزع فتيل التوترات.

إن الأرقام المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها مثيرة للقلق. وتشمل انتشار العنف الجنسي والجنساني، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتجنيد الأطفال واستغلالهم، والهجمات على المدارس، التي تضاعفت ثلاث مرات في الآونة الأخيرة. ووفقا للتقارير، فإن الحالة في المقاطعات الشرقية، ولا سيما إيتوري، أسوأ من أي وقت مضى. وفي ضوء ذلك، نشدد على الحاجة إلى نهج يركز على الناجين ويراعي المنظور الجنساني في منع أشكال العنف وسوء المعاملة تلك والاستجابة لها، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لجميع الفئات الضعيفة، دون أي تمييز. وبما أن 25 في المائة من سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية يواجهون حاليا انعدام الأمن الغذائي الحاد، فإنها تسجل أرقاما من بين أعلى الأرقام فيما يتعلق ب الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم. وبينما نستعد للمشاركة في عملية انتقال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا ندعو إلى اتباع نهج مخصص يولي الأولوية لحماية المدنيين. بكن لا يمكننا مواجهة حالة الفراغ الأمني. ونؤمن إيمانا راسخا بأن حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ومنع العنف الجنسي في حالات النزاعات، وضمان المساءلة يجب أن تظل في الصدارة وفي صميم اهتمامنا. وينفذ الاتحاد الأوروبي حاليا مجموعة من الإجراءات تبلغ ما مجموعه 17 ملايين يورو في إطار آلية الاستجابة السريعة العالمية لأوروبا بهدف دعم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن تحقيق السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يرتهن بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، إضافة إلى الدعم المقدم من المبادرات الإقليمية. وينبغي للموارد الطبيعية الوفيرة من الأرض الخصبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تشكل عاملا حفازا لضمان رفاه البلد ولالتزام سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ببسط سلطة الدولة، وتعزيز المساءلة وتنفيذ تدابير العدالة الانتقالية، والتي لا بد أن تظل في صميم جهودنا.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة مارتا بوبي على إحاطتها الشاملة وأرحب بممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

في آخر جلسة عقدها مجلس الأمن لمناقشة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.9298)، لقد عدنا مؤخرا من زيارتنا إلى البلد. استمعنا هناك مرارا من السلطات والمجتمع المدني لبيانات عن أثر النزاع على السكان. ورأينا محنة المشردين داخليا وسمعنا منهم مباشرة كيف تعطلت حياتهم.

ومن بين عشرات الجماعات المسلحة غير القانونية العاملة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت الجماعة التي تكرر ذكرها كثيرا هي حركة 23 مارس. ورغم أن قوام هذه الحركة ليس بكبير من حيث عدد الأفراد، فإن لها تأثيرا غير متناسب لأنها منظمة تنظيما جيدا ومجهزة تجهيزا جيدا. ولذلك، كان من المشجع أن نرى انخفاضا ملحوظا في الأعمال العدائية بين الحركة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر القليلة الماضية. ونأمل أن تسلم حركة 23 مارس أسلحتها وأن تمتثل بالكامل لبيان لواندا الصادر في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ونشيد بجهود الوساطة التي تبذلها الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار عمليتي نيروبي ولواندا، اللتين تستحقان دعم المجتمع الدولي الكامل.

وللأسف، في الوقت الذي يبدو فيه أن أعمال العنف التي ترتكبها حركة 23 مارس في انخفاض، حدثت زيادة مروعة في الهجمات التي تشنها جماعات مسلحة غير قانونية أخرى. وتدين البرازيل بأشد العبارات الهجوم على مخيم للمشردين داخليا في مقاطعة إيتوري في 12 حزيران/يونيه. ولا يوجد مبرر لشن أي هجمات على المدنيين. ونكرر دعوة المجلس إلى جميع الجماعات المسلحة لإلقاء أسلحتها وحل تلك الجماعات. ويجب أن يتوقف كل دعم خارجي يقدم إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أدانت البرازيل بشدة الهجوم الذي شنته القوات الديمقراطية المتحالفة في 16 حزيران/يونيه على مدرسة في أوغندا. وهذا الهجوم تذكرة أخرى، إذا كانت لا تزال هناك ضرورة للتذكير، بالبعد الإقليمي للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

ونحيط علما بالنشر الكامل للقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا والنشر الوشيك للقوات الأنغولية، مما سيساعد على إنفاذ تجميع حركة 23 مارس، فضلا عن قرار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بإرسال وحدة خاصة تابعة لها. ونحيط علما أيضا بقرار جماعة شرق أفريقيا تعيين رئيس مدني للبعثة بغية تعزيز الاتصالات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن يقترن وجود الوحدات الأجنبية بمزيد من التنسيق بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لزيادة مساهماتها إلى أقصى حد في تحقيق الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتطلع إلى نتائج مؤتمر القمة الرباعي الذي سيعقد غدا في لواندا بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونأمل أن يؤدي ذلك المؤتمر، الذي ينظم تحت رعاية الاتحاد الأفريقي بمشاركة الأمم المتحدة، إلى تحسين التنسيق بين الهيئات دون الإقليمية لمعالجة الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويشجعنا التراجع الكبير في المشاعر المعادية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الشبكات الاجتماعية. ومن المؤكد أن جهود البعثة تؤدي دورا في ذلك، ولكن قد تكون هناك عوامل أخرى مؤثرة، مثل وقف إطلاق النار لحركة 23 مارس وتصور المجتمع أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أدت دورا هاما في حماية المدنيين من العنف المتزايد الذي ترتكبه الجماعات المسلحة الأخرى. وهذا تذكير بأن الاتصالات الاستراتيجية لا تزال أداة مهمة لتعزيز فعالية البعثة في الوفاء بولايتها.

وخلال العقود الثلاثة الماضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اضطلعت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية – وسلفها، بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية – بدور قيم في ضمان السلم والأمن في ذلك البلد. ومع ذلك، فإننا ندرك تماما أن البعثة لا يمكن، بل ينبغي ألا تستمر إلى ما لا نهاية. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بطلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تعجل البعثة بمغادرتها. ونحيط علما أيضا بالحوار المستمر بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي الحكومة في الفريق العامل المشترك المعني بالمرحلة الانتقالية، وكذلك بالزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام لاكروا مؤخرا إلى كينشاسا لمناقشة المسألة. وسحب البعثة دون الوفاء بالنقاط المرجعية الواردة في الخطة الانتقالية قد يفضي إلى المزيد من الصعاب لسكان شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب تنسيق عملية الانتقال تنسيقا جيدا مع السلطات الوطنية والمحلية، وكذلك مع القوى الإقليمية والقوى الخارجية الأخرى الموجودة في البلد، وينبغي تعزيز دور فريق الأمم المتحدة القطري في هذا الصدد.

ونحيط علما بالجهود المبذولة للتحضير لانتخابات كانون الأول/ديسمبر. ومن الأهمية بمكان أن يشعر شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن مؤسساته السياسية تمثله. ونأمل أن تجرى الانتخابات بطريقة منظمة وحسنة التوقيت. وآمل أن تحقق معلما جديدا على طريق شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للإمارات العربية المتحدة.

أود أن أنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر إلى الأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات، وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم. تصف آراء السيدة بوبي التحديات الأمنية والإنسانية المتفاقمة باستمرار في الميدان، ومن الواضح أنه لا يوجد حل مباشر لتلك المشاكل. ولكننا ندرك اليوم الطابع الملح للحالة وضرورة العمل من أجل تهيئة الظروف للاستقرار الطويل الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أدلي بنقطتين في هذا الشأن.

أولا، يجب أن تظل حماية المدنيين في صميم جميع جهود السلام. ومن الضروري أن نتذكر أن القانون الدولي الإنساني لا لبس فيه بشأن التزامات جميع أطراف النزاع فيما يتعلق بحماية المدنيين.

وتكرر دولة الإمارات العربية المتحدة إدانتها لأعمال حركة 23 مارس والجماعات المسلحة الأخرى. ونشعر بالجزع بشكل خاص إزاء الهجوم الشنيع الذي شنته القوات الديمقراطية المتحالفة مؤخرا على مدرسة في أوغندا والذي خلف 41 قتيلا. ويجب على الجماعات المسلحة، بما فيها حركة 23 مارس، إلقاء أسلحتها ووقف أعمالها العدائية بشكل دائم ودون قيد أو شرط. ويجب مضاعفة الجهود الرامية إلى كفالة انسحابها.

كما ندين جميع أشكال خطاب الكراهية التي تؤجج العداء والتمييز وتقسيم المجتمعات. وفي القرار 2686 (2023)، أقر المجلس بأن خطاب الكراهية وما يتصل به من أشكال التعصب يمكن أن يساعد في إثارة النزاع، وبأن القضاء عليها يتطلب نهجا يشمل المجتمع بأسره والحكومة بأكملها. إن إنهاء العنف على الصعيد الطائفي قبل أن يستفحل يتطلب موارد ومبادرات ووساطة فعالة. ولبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الدوليين الآخرين دور حاسم في دعم تلك الجهود وكفالة قبولها محليا. وينبغي للبعثة، على وجه الخصوص، أن تتشاور بانتظام مع السكان المدنيين والمجتمع المدني بشأن احتياجات الحماية لديهم وأن تُدمج مساهماتهم في أنشطة الحماية التي تقوم بها. كما نشجعها على تمكين الجهات الفاعلة المحلية من إدانة خطاب الكراهية ووصم المجتمعات.

وسيكون من المهم أيضا إدراج استراتيجية لحماية المدنيين في الخطة المقبلة للخفض التدريجي للبعثة، مع التركيز بشكل خاص على حماية مواقع النازحين داخليا. وندين بشدة الهجمات الأخيرة التي شنتها التعاونية من أجل تنمية الكونغو على مخيمات النازحين داخليا. وكثيرا ما تكون المخيمات الملاذ الآمن الوحيد للمدنيين الذين يعيشون في أوضاع هشة، ويجب حمايتها بكامل قدرة المجتمع الدولي.

ثانيا، لا يمكننا أن نغض الطرف عن معاناة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما السكان في شرق البلد. وتواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية أزمة ثلاثية – زيادات هائلة في العنف الجنسي، وانعدام الأمن الغذائي، والمخاطر الصحية والمناخية. وكل ذلك يفاقم السياق الإنساني المتردي بالفعل، بل إنه أدى إلى توسيع نطاق العمل الإنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي الشهر الماضي في كيفو الشمالية، أفادت منظمة أطباء بلا حدود أن ما يقرب من 50 شخصا في اليوم يسعون للحصول على العلاج الطبي في عيادة واحدة فقط بعد تعرضهم للاعتداء الجنسي. ويجعل العنف الجنسي في مخيمات النازحين داخليا بالقرب من غوما الأنشطة اليومية خطرا دائما على النساء والفتيات. وفي غضون ذلك، يتزايد انعدام الأمن الغذائي بسرعة. وفي بعض الأماكن، يعاني من الجوع ما يصل إلى 65 في المائة من السكان. ويجب زيادة الدعم الإنساني زيادة كبيرة، لأن الخطة لا تزال تعاني من نقص التمويل. والعمل الذي يقوم به العاملون الكونغوليون والدوليون في المجال الإنساني من أجل شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية أساسي وينبغي دعمه.

وعلى الرغم من الحالة الأمنية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن السلام ليس في المتناول فحسب، بل يمكن تحقيقه. فالحوار والدبلوماسية هما أساس جمهورية الكونغو الديمقراطية الآمنة والمستقرة والمزدهرة. ولكي يحدث ذلك، سيكون الحوار الشامل أساسيا لتحسين معالجة مسائل مثل استغلال التحريض والنزاع بين الأعراق على مستوى المجتمعات المحلية. ويأتي ذلك في الوقت المناسب بشكل خاص حيث يستعد البلد لإجراء انتخابات وطنية في وقت لاحق من هذا العام.

وللجهود الدبلوماسية الإقليمية أهمية بالغة. وتؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة جميع المبادرات الرامية إلى إنهاء النزاع في الشرق، بما في ذلك عملية نيروبي وعملية لواندا والجهود الإقليمية الأخرى، بما فيها نتائج العملية الرباعية هذا الأسبوع. وتسعى كل تلك العمليات الرئيسية إلى دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار، ولكن التنسيق ووحدة الهدف فيما بينها سيكونان أساسيين أيضا. إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعم دعما ثابتا سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. ونؤكد من جديد التزامنا بمساعدتها في طريقها نحو السلام والاستقرار.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد نزونغولا – نتالاغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأن أشكركم على عقد جلسة اليوم بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه بقضية جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أحيي بحرارة جميع أعضاء المجلس هنا اليوم، بمن فيهم الممثلون الثلاثة للقارة الأفريقية في هذه الهيئة.

لقد أحاط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي استمعنا للتو إلى إحاطة بشأنه من السيدة مارتا آما آكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام. وأود أن أدلي ببعض التعليقات على المسائل المذكورة في التقرير ومختلف الشواغل التي أثارها أعضاء المجلس.

إن الحالة السياسية في بلدي، كما يبرز التقرير، تتعلق أساسا باستمرار العملية الانتخابية والجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بالانتخابات، تجدر الإشارة إلى أن فخامة الرئيس فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو وضع في 15 حزيران/يونيه نفذ تشريعا بشأن توزيع المقاعد في الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي أكملت عملية تسجيل الناخبين في 25 نيسان/أبريل، ستنتشر في الفترة من 26 حزيران/يونيه إلى 10 تموز /يوليه في أماكن مثل كواموث لتسجيل الأشخاص الذين لم يتم تسجيلهم بسبب النزاع. ونأمل أيضا أن يتم تسجيل الأشخاص في إقليمي ماسيسي وروتشورو في الأشهر المقبلة. وكما قلت، لم تُسجَل تلك المناطق في القوائم الانتخابية بسبب انعدام الأمن. وستواصل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عملها الدؤوب وفقا لرغبة حكومتي المعلنة في إجراء انتخابات شفافة وشاملة وذات مصداقية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يسترعي انتباه المجلس إلى النشاط والتهديدات المتزايدة من حركة 23 مارس العميلة لرواندا/قوة الدفاع الرواندية، وإرهابيي القوات الديمقراطية المتحالفة المنتسبين إلى داعش، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو. وبالإضافة إلى المذابح والانتهاكات المتعددة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها تلك الجماعات الإرهابية ضد المدنيين على أساس يومي، فإنها تستهدف بشكل متزايد مخيمات النازحين. وهذا أمر غير مقبول. وانتهاك سلامة تلك المخيمات جريمة ضد الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، تعمل الجماعات الإرهابية في الغابات والمناطق المحمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تستغلها وتنقب فيها. وبقيامها بذلك، فإنها تؤدي دورا نشطا في إزالة الغابات، وبالتالي في الحد من قدرة الغابات الكونغولية، التي لا غنى عنها لبقاء البشرية في مواجهة تحديات تغير المناخ. وأخيرا، من الممكن أن تتمكن الجماعات الإرهابية التي تستغل مواردنا المعدنية بصورة غير مشروعة، في سعيها إلى التمويل، من الحصول يوما ما على المواد الاستراتيجية والخطرة الوفيرة مثل اليورانيوم الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولتلك الأسباب الثلاثة، نطلب إلى المجلس أن ينضم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في إدانة هذه الجماعات المسلحة والإرهابية المعادية بحزم ومعاقبتها بشكل لا لبس. والاقتراح بأن تتفاوض جمهورية الكونغو الديمقراطية مع هذه الكيانات يكاد يكون غير لائق.

وينبغي لشركائنا أن يتوقفوا عن القول إن ما يحدث في بلدنا مجرد مسألة كونغولية. وبطريقة أو بأخرى، إذا لم نعمل بشكل جماعي للقضاء على تلك الجماعات ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع مباشرة، سندفع جميعا ثمن التطورات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي ألا ينسى المجلس أن النزاع الذي دمر شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لأكثر من 25 عاما وأدى إلى وفاة أكثر من 10 ملايين شخص لم ينشأ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد صُدر إلى الأراضي الكونغولية وزُرع فيها لاحقا.

فيما يتعلق بموضوع حركة 23 مارس/قوة الدفاع الرواندية، فتقلب الأطوار سمة أعضائها، أذ أنها لم تحترم الاتفاقات أبدا. أما اتفاق لواندا

المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الذي ذكره بعض المتكلمين، فلم يُلتزم به حتى الآن. ولا تزال حركة 23 مارس تحتل مساحات شاسعة من الأراضي في الكونغو وتقتل الناس دون أي رد من القوات القادرة على منعها من القيام بذلك.

على الصعيد الإقليمي، لا تزال الجهود السياسية والأمنية والدبلوماسية تتعزز بشأن عمليتي نيروبي ولواندا والإعلان عن نشر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وق أعاد مؤتمر القمة الاستثنائي العاشر لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في 3 حزيران/يونيه، التأكيد على أهمية تنفيذ خارطة طريق لواندا المشتركة، التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وعدلت في أديس أبابا في شباط/فبراير 2023. وذكّر مؤتمر القمة على وجه التحديد حركة 23 مارس بالتزامها بالانسحاب من المناطق الخاضعة لاحتلالها في الفترة التي تسبق تجميعها الأولي في رومانغابو قبل نقلها إلى مانيما. ومن المقرر عقد اجتماعين رئيسيين آخرين. وبدأت التحضيرات يوم الجمعة الماضي، 23 حزيران/يونيه، لمؤتمر القمة الرباعي للاتحاد الأفريقي لجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المقرر عقده في 27 حزيران/يونيه في لواندا، بشأن الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيغطي الاجتماع التنسيق فيما بين جميع القوات المنتشرة هناك لمنع أي تداخل في جهودها لحفظ السلام في الجزء الشرقي من البلد. ومن المقرر عقد اجتماع نيروبي بشأن المناقشات المتعلقة بتجميع أفراد حركة 23 مارس في 30 حزيران/يونيه.

وفي ذلك السياق، فإن تفعيل برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار يستحق الدعم، لأنه أحد أعمدة عملية بناء السلام. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لندعو الشركاء إلى زيادة تمويل البرنامج. وقبل أن نختتم هذا الجزء من بياننا بشأن الديناميات الإقليمية، نود أن نضع الأمور في نصابها فيما يتعلق ببعض الادعاءات مؤخرا.

أولا، كما قال وفد بلدي وأظهر مرارا وتكرارا، فإن الحقيقة البسيطة هي أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا تشكل تهديدا عسكريا أو أمنيا حقيقيا لرواندا. ولا يمكن لأحد أن يخبرني عن حادثة واحدة قامت فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بمهاجمة رواندا على مدى السنوات الخمس أو العشر الماضية. ليس لدينا دليل على ذلك. وحتى يومنا هذا، لا يمكن لأحد أن يذكر أي عملية خطيرة قامت بها فلول تلك المنظمة ضد رواندا. ولا تزال تُستخدم كذريعة لتبرير جدول أعمال للنهب يهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتحقيق أحلام السيد بول كاغامي في التوسع الإقليمي. ولعل المجلس يتذكر خطابه الذي ألقاه مؤخرا في بنن وتكلم خلاله عن استعادة الأراضي التي يزعم أن مملكة رواندا فقدتها لصالح الكونغو، وهو خطاب خاطئ تماما، كما قلت في آخر بيان لي أمام المجلس (انظر S/PV.9307). توقف عن الحلم. فالأرض الكونغولية مقدسة. وكما قال الرئيس تشيسيكيدي، فإن بلدنا، بدعم من شعبه، لن يتخلى عن شبر واحد من أراضيه الوطنية.

ثانيا، إن التخريب الفعلي لعمليتي نيروبي ولواندا يشترك في تنسيقه ثنائي قوة الدفاع الرواندية وحركة 23 مارس. فهما الطرف الذي لم يحترم اتفاق لواندا – وليس نحن. إنهما لم يحترماه. ولا يمكن لأحد أن يقول إننا نحن من يخرب عملية المفاوضات، لأن هذا غير صحيح. فهما من يفعل ذلك، كما تظهر الحقائق بوضوح. وقد كشفت الرسالة والبيان الختامي لاجتماع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في 3 حزيران/يونيه، الذي ذكرته للتو، عن تلك الحقيقة.

ثالثا، إن الإحصاءات المتعلقة بالمذابح التي ارتكبها وحرض عليها المعتدون ووكلاؤهم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي قتل فيها 10 ملايين شخص، تقدم أدلة وافية ومؤلمة على خطر محو السكان الكونغوليين المدنيين هناك. ويتمثل الواقع المحزن ميدانيا في الجزء الشرقي في قتل السكان الأصليين المنحدرين من شرق البلد واغتصابهم وترويعهم وإصابتهم بالصدمة وطردهم من أراضيهم إلى مخيمات غير صحية للنازحين بغية ضمان إبادتهم البطيئة لاحقا. إنه

ليس خيالا عن تهديد وهمي بالتطهير العرقي لأفراد مجموعة معينة في الكونغو.

رابعا، تطالب حكومة بلدي بحد أدنى من الاحترام للسكان المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتهم، الذين يقاتلون مضحين بأرواحهم لتحرير بلدي من العدوان.

إن الحالة الإنسانية تبعث على القلق البالغ. ولم تتلق خطة المساعدات الإنسانية الطارئة التي تبلغ قيمتها 2,25 بليون دولار والتي أطلقت في كينشاسا للتصدي للأزمة سوى القليل جدا من التمويل حتى الآن. وفيما يتعلق بالشراكة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستراتيجيتها للانسحاب، تواصل حكومة بلدي حوارا بناء مع البعثة لإعادة رسم الخطة الانتقالية. وبينما ننتظر النتيجة النهائية لتلك الجهود وإعلان الحكومة الرسمي بشأن هذه المسألة، يجب أن نضع نصب أعيننا من ناحية أن خروج بعثة منظمة الأمم المتحدة لا رجعة فيه، ومن ناحية أخرى يجب أن نركز على المعايير المرجعية لتهيئة الحد الأدنى من الظروف الأمنية اللازمة للانسحاب الناجح.

قبل أن أختتم بياني، أود باسم وفد بلدي أن أتقدم بعدد من الطلبات إلى المجلس. أولا، نطلب إليه التأكيد مجددا على حرمة حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ثانيا، دعم عمليتي نيروبي ولواندا ونشر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ثالثا، فرض الجزاءات على القوات الديمقراطية المتحالفة وحركة 23 مارس وتحالف الديمقراطيين الكونغوليين وجميع الحركات الإرهابية الأخرى؛ رابعا، المطالبة بتسريع انسحاب قوات الدفاع الرواندية التي تغطيها حركة 23 مارس من المناطق الخاضعة لاحتلال تلك القوات حتى يتمكنوا من العودة إلى بلدهم الأصلي الحقيقي. خامسا، منع الإفلات من العقاب على الهجمات المتكررة على مخيمات المشردين والمذابح التي وقعت في منطقتي كيشيشي ولالا في إيتوري وأماكن أخرى؛ سادسا، دعم حملة تمويل برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار؛ سابعا، اعتماد جزاءات تستهدف حركة 23 مارس، وضباط قوة الدفاع الرواندية الذين عبروا الحدود، والسلطات الرواندية المعنية، والقوات الديمقراطية المتحالفة، وتحالف الديمقراطيين الكونغوليين وقادتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غاتيتي (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم على إعطائي الكلمة، سيدتي الرئيسة، وأود أيضا أن أشكر الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، السيدة مارثا بوبي، على إحاطتها، وأعضاء مجلس الأمن على بياناتهم.

نود أن نعرب عن امتناننا للمساعي الإقليمية التي أدت إلى وقف الأعمال القتالية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب عن تقديرنا الخاص لدعم الدول الأعضاء في منطقة البحيرات الكبرى التي أسهمت في تنفيذ الآليات الإقليمية المعنية، فضلا عن الجهود اليومية التي تبذلها القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا في الميدان. وبالنظر إلى التقدم الإيجابي الذي شهدناه، نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم وتعزيز المبادرات الإقليمية بغية ضمان التنفيذ الكامل لتلك الآليات. بيد أننا نشعر بخيبة أمل عميقة لعدم صدور بيان رسمي من المجلس أو بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يدين أعمال الإبادة الجماعية المستمرة التي تستهدف التوتسي الكونغوليين والناطقين باللغة الرواندية على أساس يومي. ونشكر الدول الأعضاء التي أدانت خطاب الكراهية.

وعلى نحو ما سمعنا وكما ورد في التقرير، قدمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم المالي والأسلحة والغطاء السياسي لعدد من الجماعات المسلحة غير المشروعة، بما في ذلك الجماعة المتورطة في الإبادة الجماعية المتمثلة في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الخاضعة لجزاءات الأمم المتحدة. ولذلك، ليس من المستغرب أن يكون هناك تصاعد كبير في العنف ضد المدنيين. والمثير للدهشة هو أن الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية يجد نفسه قادرا على الإعلان بشكل قاطع أمام أعضاء مجلس الأمن عن أن القوات

الديمقراطية لتحرير رواندا لم تهاجم رواندا قط في السنوات العشر الماضية، في حين أننا شهدناها جميعا في العام الماضي تنفذ ثلاث هجمات بالاشتراك مع قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي مقاطعة إيتوري وحدها، وفي غضون أقل من ثلاثة أشهر، قتل 643 مدنيا على أيدي جماعات مسلحة مثل التعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة. وهذا مستوى من العنف لم نشهده منذ عام 2017. ومما يثير القلق بصفة خاصة أن تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وقعت بالقرب من قاعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويساورنا القلق أيضا إزاء الصمت الواضح للبعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إزاء تلك الفظائع ذات طبيعة الإبادة الجماعية.

لقد احتفلت الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي، في 18 حزيران/يونيه، باليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية. وخلال خطابها المؤثر، ذكرتنا وكيلة الأمين العام أليس نديريتو، مستشارة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية، بأن الإبادة الجماعية لا تبدأ بالرصاص أو المناجل بل بخطاب الكراهية. وقد ورد في عدد من تقارير الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية وصف تفصيلي للوسائل التي منحت بها السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تراخيص لخطاب الكراهية الهدام المناهض للناطقين باللغة الرواندية والتوتسي، والتحريض العلني، والقتل الغوغائي، والعنف المستهدف. ويتم نشر الشعارات المناهضة للناطقين باللغة الرواندية وخطاب الكراهية علنا في المدارس وتغرق منصات وسائل التواصل الاجتماعي الكونغولية يوميا. والأنكى من ذلك هو أن مسؤولين كونغوليين رفيعي المستوى يروجون للمشاعر المعادية لرواندا كتعبير عن الوطنية أو الواجب المدني لتحقيق مكاسب سياسية. وندعو مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى التحقيق في تلك الجرائم واتخاذ الإجراءات المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل الجهود لتعزيز الأطر القانونية التي تتصدى لخطاب الكراهية وضمان مساءلة أولئك الذين ينخرطون في مثل هذا السلوك.

ويسلط التقرير الأخير للأمين العام الضوء على الجماعات المسلحة النشطة الرئيسية التي ترتكب الفظائع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنه يغفل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لسبب غير مفهوم، على الرغم من أنها المدبر الرئيسي لعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبرز ميليشيات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من بين أكثر من 120 جماعة مسلحة تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية معتمدة على ثلاثة عناصر، هي: خبرتها العسكرية، وشبكتها الاقتصادية الواسعة، والدعم الثابت الذي تتمتع به في القتال إلى جانب الجيش الكونغولي، القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن انتشار خطاب الكراهية وأيديولوجية الإبادة الجماعية المناهضة للتوتسي التي لوحظت على نطاق واسع في جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم يكشف مدى انتشار القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ونظرا لفرض عدد من الجزاءات وإبرام اتفاقات إقليمية مختلفة، كان من المتوقع نزع سلاح أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وإعادتهم إلى رواندا لمحاكمتهم على دورهم في الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام 1994. وبدلا من ذلك، دأبت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا على انتهاك السلامة الإقليمية لرواندا، بما في ذلك من خلال عدد من حوادث إطلاق الصواريخ عبر الحدود، وعمليات التوغل التي يقوم بها جنود القوات المسلحة الكونغولية على رواندا، وعدة انتهاكات للمجال الجوي قامت بها الطائرات المقاتلة الكونغولية. وإن اختيار جمهورية الكونغو الديمقراطية إدماج القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في القوات الحكومية بدلا من إعادة أفرادها إلى أوطانهم يبعث برسالة قوية وواضحة إلى رواندا والمنطقة والمجتمع الدولي مفادها أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تأبه بالسلام.

ولئن كانت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجلس الأمن على وعي بالتعاون الكامل لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع القوات الديمقراطية لتحرير

رواندا، فإنهما لم يتخذا أي إجراء موضوعي. وبدلا من ذلك، أصبحت رواندا كبش فداء لانعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجسد ذلك للأسف عدم رغبة المجتمع الدولي في مواجهة الأسباب الجذرية للنزاع هناك والمطالبة بمساءلة حقيقية من الحكومة الكونغولية، المسؤولة عن إرث الفشل ذلك.

ولا تزال رواندا ملتزمة بالعمل في إطار الآليات الإقليمية، ولا سيما عمليتي نيروبي ولواندا. ومن المعروف للجميع أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أوقفت تنفيذ تلك الجهود، بما في ذلك من خلال إحباط قدرة القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا على تنفيذ ولايتها. ومع ذلك، ما فتئ تنفيذ عمليتي السلام في نيروبي ولواندا يحرز التقدم، إذ نُشرت القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا بصورة كاملة، وتم تأمين وقف لإطلاق النار، وانسحبت حركة 23 آذار/مارس من المواقع التي كانت تحتلها سابقا، على النحو المتفق عليه. ومن المأمول أن تتبع تلك الإنجازات عملية سياسية للحكومة تهدف إلى تقريب المنطقة من تحقيق أهدافها السلمية. لكن لا غرابة في أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تتخذ أي إجراء على الإطلاق وفقا لاتفاقات السلام الإقليمية.

وختاما، فإن التحديات الأمنية في منطقتنا معقدة، ولكنها قابلة للحل. وتضخيم الادعاءات الكاذبة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وعدم مساءلتها أبدا عن تحالفها مع الجماعات المسلحة التي ترتكب مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد المدنيين لا يمكن أن يؤديا إلى إيجاد الحلول. ومعاملة الحكومة دائما كضحية على الرغم من الأدلة التي تشير إلى عكس ذلك رمز لكيفية تشجيع الخلل الوظيفي في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستدامته لعقود. وما دامت كينشاسا تدعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت جرائم الإبادة الجماعية وغيرها من العناصر المناهضة لرواندا، ستظل آليات رواندا الدفاعية والوقائية قائمة للحماية من انتهاكات حدودنا ومجالنا الجوي ولمواجهة أي امتداد إلى رواندا بغية استتباب الأمن بصورة كاملة في أراضينا. ولن تسمح رواندا أبدا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومؤيديها بإلحاق أي ضرر، بشكل مباشر أو غير مباشر، برواندا أو شعبها.

وندعو المجتمع الدولي إلى دعم عمليتي لواندا ونيروبي للسلام الجاريتين، اللتين تشكلان أفضل فرصة لمنطقتنا لتحقيق السلام والاستقرار.

رفعت الجلسة الساعة 12/00.